

الجفري يؤكد إصرار أبناء عدن على الوقوف بحزم تجاه الأعمال الإرهابية

أبناء اليمن ماضون في عملية التنمية والبناء

في مسيرة جماهيرية منددة بالعمل الإرهابي الذي شهدته عدن



©14OCTOBER



©14OCTOBER

مسيرة جماهيرية حاشدة للفعاليات السياسية والاجتماعية بمحافظة عدن تندد بالعمل الإرهابي الذي استهدف مبنى الأمن السياسي بعدن



©14OCTOBER

شخصيات: عدن ستظل مدينة آمنة مهما حاولت العصابات الإرهابية زعزعة الأمن

يرتكبها تنظيم القاعدة في أي منطقة من مناطق اليمن الحبيب ومنها مدينة عدن الآمنة. وأكد المشاركون في المسيرة أن مثل هذه الأعمال الإجرامية والشعارات الهوجاء التي يرفعها مرتكبوها لا تمت بأي صلة لديننا الإسلامي الحنيف الذي يحرم قتل الأبرياء تحت أي مسمى. وفي المسيرة أكد محافظ عدن الدكتور عدنان الجفري إصرار أبناء محافظة عدن على الوقوف بحزم تجاه الأعمال الإجرامية والإرهابية التي تستهدف أمن واستقرار الوطن عموماً. وقال: نقول لهؤلاء إننا مثل كافة أبناء اليمن ماضون في عملية التنمية والبناء ولن نثنيها مثل هذه الأعمال عن مواصلة المشوار الذي بدأ بسوء في محافظة عدن

أو في عموم محافظات الجمهورية. فيما عبرت العديد من الشخصيات المشاركة في المسيرة عن الاستياء العميق من حدوث مثل هذه الأعمال الإرهابية التي تستهدف يمينيين أبرياء في محافظة عدن أو في غيرها. مؤكداً أن عدن ستظل مدينة آمنة مهما حاولت العصابات الإرهابية لتنظيم (القاعدة) التي تعيث في الأرض فساداً، زعزعة الأمن والاستقرار الذي تنعم به المحافظة. شارك في المسيرة وكيل أول محافظة عدن المهندس وحيد علي رشيد ووكيل المحافظة سلطان الشعيبي ورئيس المنطقة الحرة بعدن الدكتور عبدالجليل الشعيبي ورئيسة اتحاد نساء اليمن فرع عدن فاطمة مريسي.

في المسيرة التي انطلقت من أمام نادي الميناء الرياضي بمدينة التواهي يتقدمها محافظ المحافظة الدكتور عدنان عمر الجفري والعديد من الشخصيات الاجتماعية والمسؤولين في المحافظة رفع المشاركون الشعارات المعبرة عن الرفض لكافة الأعمال الإرهابية التي

الأهداف والرؤية المستقبلية لقطاع تعليم وتدريب الفتاة في ورشة عمل



جانب من المشاركين في الورشة



د. الحجري يلقي كلمته في افتتاح الورشة التعريفية

مجلس القضاء يقر حركة تنقلات (114) عضو نيابة استئناف ووكيل نيابة عامة



من اجتماع مجلس القضاء الأعلى أمس

تخلّفه عن مقر عمله وتكرار غيابه عن حضور الجلسات من دون عذر، وبناء على مذكرة وزير العدل المرفوعة للمجلس للموافقة على طلب الإحالة، والتحقيقات التي أجرتها هيئة التفتيش بشأن الموضوع. كما استعرض المجلس تقرير وزير العدل عن مستوى تنفيذ قرارات وأوامر وتوجيهات المجلس للفترة من إبريل 2009 حتى مارس 2010 م، متضمناً إيضاحات بشأن الخطوات والإجراءات التي تمت بشأن ذلك. وكان المجلس قد استعرض محضر اجتماعه السابق وقرره.

باستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية بشأنه، حيث بلغت جملة الاستخدامات العامة للسلطة القضائية مبلغ 16 ملياراً و187 مليوناً و966 ألف ريال، وبلغت جملة الموارد العامة 411 مليوناً و544 ألف ريال. وجاء ذلك بعد استعراض المجلس ومناقشته لمشروع الحساب الختامي الموحد لهيئات وأجهزة السلطة القضائية المرفوع من الأمانة العامة للمجلس مع المذكرة التفسيرية المرفقة به. وقر مجلس القضاء إحالة أحد القضاة إلى مجلس المحاسبة

أقر مجلس القضاء الأعلى حركة تنقلات جزئية لأعضاء نيابات الاستئناف في عدد من المحافظات شملت 43 عضواً نيابة استئناف وحركة تنقلات وكلاء نيابات عامة شملت 71 وكيل نيابة عامة، وذلك بناء على الترشيحات المرفوعة من وزير العدل والنائب العام. كما أقر مجلس القضاء في اجتماعه الأسبوعي أمس، برئاسة رئيس المجلس رئيس المحكمة العليا القاضي عصام الساموي الحساب الختامي الموحد للسلطة القضائية للعام 2009، ووجه

لجنة الإعلام العربي توصي بتشكيل فريق لوضع تصور لتطوير أداؤها

وأكد أن اللجنة اطلعت على التطورات الخاصة بهذه المواضيع، إلى جانب مناقشة المحور الفكري للدورة القادمة (43) لمجلس وزراء الإعلام العربي في مركز على «مخاطر الإعلام المذهبي والمناطقية على حاضر ومستقبل الأمة العربية»، ودور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب، والبنود الخاص بالعرضية التشاركية للاتصالات والإعلام.

وأشار إلى أن اللجنة توصلت إلى العديد من التوصيات التي ستسهم في تطوير العمل العربي المشترك وسترفع لوزراء الإعلام العرب في اجتماعهم بالقاهرة.

أوصت اللجنة دورتها الـ 86 بتشكيل فريق خبراء لوضع تصور لتطوير عمل اللجنة يتألف من مصر والعراق وسوريا وقطر والسودان والإمارات كنواة لفريق العمل. وأفاد رئيس وفد اليمن المشارك في الاجتماعات ووكيل وزارة الإعلام محمد شاهي في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن اللجنة ناقشت المواضيع والقضايا المدرجة في جدول الأعمال أهمها ما يتعلق بإنشاء مفوضية للإعلام العربي، والقرار الفرنسي بجمع بث قناة الأقصى، ومشروع قرار مجلس النواب الأمريكي الخاص بمشغلي القنوات

الجهات والمنظمات الدولية المانحة ومنظمات المجتمع المدني حول أهمية التعليم الفني للفتيات وكيفية توسيع نسبة مشاركة الفتاة و آلية توسيع التخصصات التي تلبى احتياجات المرأة والسوق. وتناولت الورشة أوراها عن واقع التعليم الفني والتدريب المهني للفتيات في محافظات (عدن، حضرموت الساحل، الحديدة، إب، تعز، البيضاء، لحج، عمران) وكذا مقدمة تعريفية عن القطاع والأهداف والرؤية المستقبلية. تخلل افتتاح الورشة عرض فيلم وثائقي وفلاشات توعوية عن أهمية التعليم الفني والمهني للفتيات والتخصصات الملائمة للفتاة واستعراض التجارب الناجحة للفتيات في مختلف التخصصات التقنية والمهنية. حضر افتتاح الورشة وكيل أول وزارة الشباب والرياضة معمر الإرياني، وممثلو الجهات المعنية وذات العلاقة، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني والجهات المانحة.

الفني والمهني للمرأة باعتبارها الحل الأمثل والأسرع للحد من الفقر وإفرازاته من الإشكالات الاجتماعية التي تشكل خطراً على المجتمع وتزيد من أعباء الحكومة وذلك من خلال إنشاء هذا القطاع الرامي إلى توسيع نسبة مشاركة الفتيات بالتعليم الفني والمهني وتوسيع خارطة التخصصات المناسبة مع ميول ورغبات الفتاة واحتياج سوق العمل للحصول على فرص مزاولة الأنشطة الاقتصادية المختلفة داخليا وخارجيا. واستعرضت جملة من التحديات التي تواجه تعليم وتدريب الفتيات والنساء منها المناقشة ومستوى المخرجات والمجالات التقليدية المسيطرة على الاحتياجات الأخر الأكثر توافقاً مع التطور التكنولوجي ومتطلبات سوق العمل. وتناقش الورشة تحت شعار «لنعمل على نشر التعليم الفني والمهني للفتيات» على مدى يومين مجموعة من أوراق العمل والمداخلات المقدمة من مختلف الجهات المعنية والقطاع الخاص وممثلين عن

ضعف الطاقة الاستيعابية في التوظيف الرسمي عوضاً عن عدم قدرته على المنافسة في سوق العمل. ونوهت الإرياني بضرورة التركيز على مقومات التنمية الشاملة من خلال التدريب والتأهيل للموارد البشرية باعتبارها الثروة الدائمة والمتنامية في أي مجتمع ومنها المرأة التي باتت اليوم تشارك في العديد من الأنشطة المجتمعية المختلفة. وأرجعت الإرياني: «القيود التي تحد من المشاركة الفعالة للمرأة في سوق العمل اليمنية إلى عوامل انخفاض مستويات جودة التعليم، والزواج المبكر وارتفاع معدلات الخصوبة والتصورات الثقافية السلبية نحو التعليم الفني للفتيات، فضلاً عن زيادة مستويات الفقر الناجم عن الصراعات السياسية والنزاعات القبلية المسلحة التي أفردت الكثير من الأراذل الميولت إلى الأهمية التي بات يحتلها اليوم التعليم والتدريب

التعليم الفني والمهني لما يمثله هذا النوع من التعليم من أهمية في الحد من البطالة ومكافحة الفقر. وقال: «إننا نسعى من خلال هذه الورشة التي ينظمها على مدى يومين قطاع تعليم وتدريب الفتاة بالتعاون مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية الداعمة، للتعريف بمهام قطاع تعليم وتدريب الفتاة بالوزارة وخطته للعام الجاري 2010م وعلاقته مع جميع الشركاء في الجهات الحكومية والخاصة وذات العلاقة والمؤمل مشاركتها لإيجاد بيئة ملائمة ومشجعة لزيادة التحاق الفتيات في برامج التعليم الفني والمهني في مختلف المجالات التي تلبى احتياجات سوق العمل. من جانبها أشارت وكيلة قطاع تعليم وتدريب الفتاة بالوزارة لمياء يحيى الإرياني إلى أهمية التركيز وفق رؤية إستراتيجية على تأهيل وتدريب الفتيات وخاصة خارج مساحات التعليم الأساسي والتعليم الذي أفرد الكثير من العاطلين عن العمل بسبب

أكد وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور إبراهيم عمر حجري أهمية تدريب وتأهيل الفتاة بالبرامج المهنية والتقنية لتمكينها من المنافسة في سوق العمل وإشراكها في عملية التنمية المحلية. وأشار الوزير حجري في كلمته له لدى افتتاحه أمس فعاليات الورشة التعريفية بـ «قطاع تعليم وتدريب الفتاة.. الأهداف والرؤية المستقبلية» إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية محلية بدون إشراك المرأة في مختلف مجالات العمل وتوسيع مشاركتها والتحاقها في برامج وأنظمة التعليم المختلفة في المجالات التي تلبى طموحات ورغبات الفتاة. وأضاف وزير التعليم الفني أن انعقاد هذه الورشة يأتي انسجاماً مع توجهات القيادة السياسية وما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية بأهمية التعليم وتدريب الفتاة ودعمها وتشجيعها للانخراط في برامج